وفي المحلى باللام ناشئة من القرينة وكذا الاخيران فالبعضية المشتركة
ممتازة بالدخول ومدخوله فلا تشارك انما مو بالنظر الى الدخول والا
انما هو بالنظر الى الخروج والدخول فامتازت الامور الاربعة بعضها
عن بعض قوله وان كان باللفظ يجري عليه الخ اي بعد اعتبار الفرد
ايضا قوله لما بينهما من تفاوت الخ حاصل الفرق ان المعرف باللام
للعهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد ما والنكرة مدلولها
فرد ما منتشر هذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر
فان قلنا ايضا انه للمفهوم كالمعرف باللام الجنس فالفرق ان تعين
الجنس وعهديته مستفاد في قولك المعرف باللام العهد
الذهني جيء به مقترنا في النكرة وان كان هو ايضا افاد الاستاد
وسواء قلنا ان النكرة للمفهوم او للفرد المنتشر فانما تستعمل
في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له اقول اذا هذا يرد
عليه نحو لا رجل في الدار وفي شرح المفتاح للسيد الفرق بين
المنكر وبين المعرف اذا اريد به الجنس من حيث وجوده
في ضمن فرد لا بعينه والفرق انك في المعرف تشير الى كون
ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر ذلك والتعريف
الجنسي المأخوذ هذا الوجه يسمى بالعهد الذهني واذا اضيف
المعرف الى الماهية من حيث هي كقولك الانسان الحيوان
فبين المعرف والمنكرون بعيد اذ المراد بالمعرف الماهية
من حيث هي من غير ان يلاحظ وجودها في ضمن شيء من
افرادها والمنكر فرد مبهم بين الصادق بالتي ليس منها شائبة
وجوده كرجل وذكري وليشتري فيتجه نودي معرفها ونكرتها
وهي الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة الى الحصة
دون المنكر انتهى قوله كالدخول الخ فانه انما يتصور في الافراد
الخارجية قوله وبالنظر الى انفسهما مختلفان فان المجرد

موضوع

موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المخلة في الذهن
وانما اطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة وجود
الحقيقة فيه وكتب ايضا على قوله مختلفان ما صورته اذ البعضية
في المجرد بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة انتهى قوله وقد يقيدان
الحكم متعلق بالحقيقة باعتبار وجودها في جميع الافراد قوله
بسبب صفة اللبس فان قيل يلزم منه وهذا اظهر لما
فيه مما لا استغناء عن بيان العدول في توصيف المفرد بالجملة
قلنا ليس المعنى على انه يشبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دابه
وهذا الجزء ذلك [illegible] المجرد في توصيف
المفرد ان ذلك دابه وعادته والشرع انما يقوم بمعنون الحا
ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك ان جعل الحال مؤكدة فلا
محذور وكونه لبيانا للام ذلك اذ الظاهر المتبادر منه ان
اللبس دوام سببه لا تقييده بحال المرور فقط قوله بدليل
صحة الاستثنا اي المتصل وذلك لانه لا يجوز ان يراد بالمستثنى
منه كالانسان بعض معين لبس منه اذ ليس منه واولا
حاجة الى الاستثنا او لبعض مبهم وانه فلا حاجة الى الاستثنا
لعدم تحقق الدخول ولا لبعض مبهم او معين منه اذ ليس منه
لان ارادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فتعين
ارادة الجميع ان دلالة الاستثنا على الاستغراق بناء القول
انه حجة دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه اما على ان
الشرط جواز دخوله فلا ادخ قوله ولهذا قلنا ان الضمير
في قوله وقد يأتي وقد يقيد عائد الى اللام المشار بها الى
الحقيقة اي الى المعرف باللام مطلقا وعبارة اخرى
اي لا المطلق اللام بقليل الاقسام اذ هم النشر اولى فتامل
قوله ولا بد في لام الحقيقة من ان يقصد بها الخ انظر

الفرق بين المنكر وبين المعرف
اذا اريد به الجنس

لبيانه

له

ها